

140 ألف دولار لعضوية السعودية بالمجلس العربي والصندوق الدولي



كما سددت أيضا مبلغ مائة وأربعين ألف دولار أمريكي لقاء اشترك العضوية في الصندوق العربي للصحة والتنمية /جامعة الدول العربية/ للعام 2011 م . مع التأكيد على دعم الحكومة السعودي للمجالس العربية المتخصصة ، التي تخدم الدول العربية وشعوبها .

الرياض / واس :
أعلن المندوب السعودي الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير «أحمد بن عبدالعزيز قطان» أن الحكومة السعودية سددت مبلغ مائة وأربعين ألف دولار أمريكي لقاء اشترك المجلس العربي في عضوية للاختصاصات الطبية للعام ومقره دمشق .

الشيخ خليفة يوجه بإرسال مساعدات عاجلة إلى ضحايا فيضانات باكستان



الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

ابوظبي / وام :

بتوجيهات من الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة تقوم مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بتجهيز مساعدات اغاثية طارئة لإرسالها على وجه السرعة إلى باكستان للمساعدة في إيواء المشردين من الفيضانات التي ضربت مناطق متعددة في شمال غرب باكستان وتضم هذه المساعدات الأغذية والخيام والمواد الطبية والغذائية .

وكان مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة قد أعلن أن أكثر من نصف مليون شخص تضرروا في مناطق متعددة من باكستان جراء أسوأ فيضانات تشهدها باكستان منذ عام 1929 وأن أكثر من 100 قرية غمرتها الفيضانات فقد فيها حوالي 400 شخص .



مجلس التعاون

992 مليون ريال عماني حجم التعاملات العقارية في عمان



مسقط

من 292 مليون ريال وبلغت الرسوم المحصلة أكثر من 8 ملايين ريال ، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2009م في عقود البيع التي بلغت 25664 عقداً و 223 مليون ريال في قيمتها النقدية فيما بلغت إجمالي الرسوم المحصلة لنفس الفترة 6 ملايين ريال أي بنسبة انخفاض في العقود بـ 0,9% تقريبا ، ونسبة ارتفاع في القيمة والرسوم قدرها 30,8% تقريبا .

وبلغت عقود المبادلة خلال نفس الفترة 583 عقداً بقيمة أكثر من مليوني ريال والرسوم المحصلة أكثر من 23 ألف ريال مقارنة بـ 32 مليون ريال من مليوني ريال وبلغت 2009م والتي بلغت 490 عقداً بقيمة أكثر من مليوني .

و 21 ألف ريال عماني في الرسوم المحصلة بنسبة ارتفاع عن العام الماضي قدرها 9% في العقود وارتفاع في العقود والمحصلة بنسبة 8,8% على التوالي .

أما تعاملات عقود الرهن التي تمت بالأمانة وأقسام السجل العقاري خلال السنة الأشهر الأولى فقد بلغ عددها 5784 عقداً بقيمة إجمالية تجاوزت 698 مليون ريال وبلغت الرسوم المحصلة أكثر من 3 ملايين ريال عماني مقارنة بعقد عقود الرهن للعام الماضي 2009م التي بلغت 582 عقداً بقيمة بلغ إجمالي القيمة النقدية للرهن بـ 392 مليون ريال عماني وفي المحصلة ما يقارب بالمليون ريال عماني أي بنسبة انخفاض في العقود قدرها 0,7% ونسبة ارتفاع في القيمة والرسوم قدرها 78,2% .

مسقط / متابعة :

شهد النشاط العقاري ارتفاعاً ملحوظاً خلال النصف الأول من العام الحالي 2010م مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبلغ إجمالي التعاملات العقارية بالأمانة وأقسام السجل العقاري بدوائر الإسكان بالمحافظات والمناطق أكثر من 992 مليون ريال عماني مقارنة بإجمالي التعامل العقاري خلال نفس الفترة من العام الماضي 2009 والتي بلغت أكثر من 617 مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع قدرها 60,8% . فيما بلغ إجمالي الرسوم المحصلة خلال نفس الفترة من العام الحالي 2010م أكثر من 19 مليون ريال عماني مقارنة بإجمالي الرسوم المحصلة خلال نفس الفترة من العام الماضي التي بلغت أكثر من 13 مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع وقدرها 43,2% .

و بلغت التعاملات العقارية على مستوى المحافظات ومناطق السلطنة خلال السنة الأشهر الأولى من العام الحالي 2010م 132641 تصرفاً عقارياً منها 29493 تصرفاً في محافظة مسقط و 6193 تصرفاً في ظفار و 39820 تصرفاً في الباطنة و 22753 تصرفاً في الشرقية و 15544 تصرفاً بالمنطقة الداخلية و 12859 تصرفاً في الظاهرة و 3610 تصرفاً بمحافظة الزبير و 1638 تصرفاً في مسندم بالإضافة إلى 721 تصرفاً عقارياً بالمنطقة الوسطى .

وصدرت خلال النصف الأول من العام الجاري 83668 ملكية مقارنة بعدد الملكيات الصادرة خلال نفس الفترة من العام الماضي 2009م والتي بلغت 75584 ملكية بنسبة ارتفاع وقدرها 10,7% .

فيما صدرت لأبناء دول مجلس التعاون وفقاً لضوابط تملك العقار بالسلطنة خلال هذه الأشهر 2299 ملكية فيما بلغ عددها خلال نفس الفترة في عام 2009م 1634 ملكية ارتفاع قدرها 40,7% . أما عن عدد القطع الجديدة المسجلة لأول مرة من يناير وحتى شهر يونيو من العام الحالي فبلغت 38111 قطعة أرض مقارنة بـ 392 مليون ريال عماني من العام الماضي والتي بلغت 39571 قطعة أرض أي بنسبة انخفاض قدرها 3,7% .

وفيما يخص عقود البيع التي تم التعامل بها خلال السنة الأشهر الأولى فبلغت 25436 عقد بيع فيما بلغت قيمتها النقدية ما يقارب

سيدات بمنطقة نجران يطالبن باستحداث مكتب أحوال نجران النسائي



نجران

الرياض / متابعة :

طالبات سيدات في منطقة نجران بضرورة إنهاء تجهيز مكتب فرع أحوال نجران النسائي، رغم إنشائه قبل عامين، إلا أن مسؤولي الفرع برروا هذا التأخير لعدم استحداث وظائف نسائية من جانب وكالة الأحوال المدنية.

ونبهت السيدات إلى أن تشغيل الفرع النسائي من شأنه خدمة المنطقة بكافة محافظاتنا وقراها، ويعمل للحد من معاناة المواطنات ونهيهن في تكبد مشقة السفر إلى المناطق المجاورة لإصدار بطاقة الهوية التي تتطلب إجراءات ومراجعات طويلة.

وأوضحت إبراهيم حسن، أن تأخير فرع الأحوال في المنطقة ساهم في تزايد مشكلات المواطنات، خصوصاً ما يتعلق بشراء المنازل أو المعاملات البنكية، إضافة إلى الخدمات الأخرى التي تصف الهوية الوطنية حاجزاً دون استكمالها.

وأشارت سلوى محمد (مطلقة) إلى أنها تحمل صورة من كرت منعها من السفر لخارج مدينتها، داعية إلى الاستفادة من تجربة السيارات التي تجوز الدوائر الحكومية لإصدار بطاقة الأحوال المدنية للموظفات.

وقالت في حديثها: «أواجه عدة مشكلات بسبب عدم حملي بطاقة الهوية الوطنية، خصوصاً لدى مراجعتي للبنوك أو الضمان الاجتماعي، ولا أريد توكيل أحد على عمالي، ما يعني الاعتماد على نفسي في كافة شؤوني الخاصة».

ولفتت ف.م التي تحمل الشهادة الجامعية وتمتلك خبرات في برامج الحاسب الآلي وتطبيقاتها أنها تقدمت منذ عامين لفرع أحوال نجران النسائي، بعد ورود شائعات عن وجود وظائف، ولم يأت رد بهذا الشأن حتى الآن.

وأكدت أم صالح (مطلقة) أنها تنتقل بكرت العائلة القديم، ولا تزال تحاول إصدار بطاقة الأحوال لتسهيل معاملاتها الخاصة، ما دعاهما إلى

المطالبة بتعجيل تشغيل الفرع النسائي في نجران لتمكين الكثير من السيدات لتسيير أعمالهن دون عوائق،

وذهب أبو خالد إلى أن المرضى وكبار السن من السيدات من الأكثر تضرراً من تأخر افتتاح القسم النسائي في نجران، إذ أن الكثير من السيدات يتكبدن عناء السفر إلى المدن المجاورة لإنهاء إجراءات الهوية الوطنية التي تتطلب مزيداً من الوقت والجهد.

وتساءلت منى عبد الله عن عوائق تأخير تشغيل الفرع النسائي، رغم إنشائه وتجهيزه منذ عامين، في ظل وجود سيدات جامعات في المنطقة يمكن الاستعانة بهن في شغل هذه الوظائف وتشغيلها لخدمة أهالي المنطقة وقراها.

وتحكي فاطمة أحمد معاناتها في إصدار بطاقة أحوال قائلة: «سافرت إلى الرياض لإصدار بطاقة أحوال ففوق مشكلة مصاريف السفر واجهتني مشكلة المراجعات التي لم تنته بسهولة فلماذا تواجه هذه العوائق ولو شغل فرع النساء لذيدي فسوف يمر الكثير من العناء والتعب خصوصاً على الفتيات».

وأكدت أم محمد أن البنوك ترفض فتح الحسابات البنكية دون موافقة الزوج، لعدم وجود إثبات الهوية الوطنية، مضيفة أنها يجب أن تنتقل بكرت العائلة التي تستخدمها نساء العائلة بكاملها، ما يعني تعطيل الكثير من الأعمال ومزيد من الأذى النفسي في هذا الشأن.

الكويت تتلقى 650 مليون دولار تعويضاً عن فترة الاحتلال



جنيف / متابعة :

سددت الأمم المتحدة للكويت مبلغ 650 مليون دولار (497,4 مليون يورو) تعويضاً لفترة الاحتلال العراقي لهذا البلد.

و مع تسديد هذا المبلغ، ترتفع القيمة الإجمالية لتعويضات التي تم دفعها للكويت إلى 30,15 مليار دولار. وتناهد قيمة المبلغ المتبقي 22,3 مليار دولار.

وأوضحت لجنة تعويضات الأمم المتحدة أن القسم الأكبر من المبلغ الذي سدد الخميس الماضي مخصص لشركات كويتية خاصة وعامة وحكومات دول مختلفة تأثرت بالنزاع (خصوصاً سفارات)، إضافة إلى مؤسسات دولية.

ويشهد العراق حالياً خمسة وعشرين عاماً من عائداته النفطية والغازية لصندوق خاص للأمم المتحدة تعويضاً لاحتلاله الكويت لمدة سبعة أشهر. وتطالب السلطات العراقية بتقليص هذه النسبة إلى 2,5 في المئة.

وآثر سقوط نظام صدام حسين عام 2003، طالبت السلطات العراقية مراراً

أضواء



د / ليلي أحمد الأحب

مشكلة التراجعات المشائخية وأزمة الأزواجية الفقهية

لو كان لي أن أقتبس مقالة كاتب بشكل كامل وأضعها مكان مقالة لي، لفلعت ذلك مع مقالة الأستاذ خلف الحربي التي نشرت في صحيفة عكاظ بتاريخ 2010/8/6 بعنوان «يسرقون أعمارنا ثم يعتدلون» والتي كانت بخصوص الفتاوى المتشددة وأثرها السيء على الأفراد والمجتمعات، وتحولات أصحاب هذه الفتاوى بعد فترة من الزمن إلى الاعتدال، سواء بسبب تمحيصهم لأرائهم التي صدرت عنهم نتيجة انفعالات متسرعة وحماسية، أو بسبب مصالحهم التي تغيرت بتغير أحوالهم فلم تعد هذه الأفكار المتشددة تساعدهم على الاستمتاع برغد العيش حسب توصيف الكاتب.

وضع الأستاذ الحربي يده على الجرح تماماً ووصف المشكلة حقاً عندما كتب هذه العبارة: (ولكن المشكلة ليست هنا، بل في ظهور شيخ جديد يريد أن «يكون نفسه» فيتشدد ويحتسب ويوتر الأجواء ويعطل التنمية حتى يصبح نجماً لامعاً ويتبعه خلق كثير فيعتدل ويصبح وسطياً ثم يقدم برنامجاً تلفزيونياً يدعو فيه إلى التسامح والتأخي...).

عن السؤال الأهم وهو وجود المرأة المفتية التي لعلها تجتهد فتفتتح فقها لا يقبل الأزواجية وإن كان ممكن التطوير؟

نفس المقالة تنطبق على الفتاوى الخاصة بالفن والجمال، فمع أن القرآن لفت نظر المؤمنين إلى الجمال والزينة في عدة آيات: بخصوص الحداث: (حداث ذات بهجة)، وبخصوص الحيوانات: (لكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون)، وحول الزينة: (خذوا زينتكم عند كل مسجد)، وعن الفن والنحت: (يعملون له ما يشاء من محاروب وتصايل)، ومع أن السنة النبوية أظهرت التقشف الذي كان يعيشه الرسول عليه الصلاة والسلام مؤثراً بذلك الأثر على الدنيا، فإن بعض الأحاديث تظهر لنا أنه ليس جبة حمراء مرة، وترك لبس أهل مكة وأخذ بلباس أهل المدينة حين استوطنها. ما يدل على أن اللباس شيء متغير، وأما تقشفه فهذا أيضاً لم يمنعه من مشاركة الناس أفراحهم، وإذا لم تكن الفنون متطورة كما هي الآن فليس معنى ذلك أن نحرمت الفن حتى لو كان غناء مغنية، فقد وردت أسماء المغنيات في العهد النبوي منهن جميلة وأرنب وزينب، وكن يلتزم من أدم الإسلام بالطلع، وعلى ذلك من يحرم غناء الفنانة الموريتانية معلومة بنت المداح فإن من الواجب نصحه أن يعود إلى كتب السنة النبوية، كي لا يحرم ما أحله الله ورسوله.

ذكرت في مقالة لي كتاب العلامة بن علي الوزير: «على مشارف القرن الخامس عشر الهجري.. دراسة للسنة الإلهية والمسلم المعاصر»، وكيف أنه منذ 30 عاماً حاول أن يلفت نظر الناس إلى الحق في الاختلاف دون أن يحرم بعضهم على الآخر ما لم يرد تحريمه بنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة، سواء بالنسبة لوجود المرأة في المجتمع، أو بالنسبة للفنون والجمال، وما يزال الجدل مستمرا فقد وضعت فتوى الشيخ الكلباني عن الغناء على موقعي الشخصي وأرسلتها إلى مجموعة كبيرة فراسل لي أحدهم أن أخذها من موقعي كي لا أتحمل وزر من يأخذ بها، فأرسلت له خبر عدم تراجع الكلباني، وهكذا سوف نبقي ندور في حلقة مفرغة ما لم يوجد فقهاء حقيقيون شجعان يوقفون هذه الأزواجية والتخيط!!!.

عن / موقع (الوطن أون لاين) السعودي

تقارب مدرستين للبنات والبنين بالسعودية يثير جدلاً كبيراً



عيزة / متابعة :

اعترض مجموعة من سكان حي الوسطى في محافظة عيزة على تقارب بين مدرستين متوسطتين للبنات وبنين بقدر يقدر بنحو 150 متراً، قائلين: «إدارة التربية والتعليم في عيزة خالفت التعليمات المنظمة لاستئجار المباني المدرسية عندما أقدمت على استئجار مبنى ليكون مقراً للمدرسة ثانوية للبنين إلا يفصل بينهما إلا مبنى واحد».

المباني المستأجرة». إلى ذلك، نصت التعليمات المنظمة لاستئجار المباني المدرسية (بمجرد حصول «عكاظ» على نسخة منها) على «وجوب الرفع لإمارة المنطقة بعد اختيار المبنى لعرض الممرات من النواحي التخطيطية والأمنية ولا يتم توقيع العقد إلا بعد الموافقة عليه».

وأكدت التعليمات في هذا الجانب، أن يكون الرفع لإمارة المنطقة في حالة وجود اعتراض من المواطنين أو شكاوى منهم على استئجار المبنى للبنين أو البنات، فيما نصت التعليمات المنظمة لاستئجار المباني المدرسية للبنات على أن تكون المسافة بين مبني البنات والبنين لا تقل عن 500 متر إذا كانا في شارع واحد ولم يتوفر البيدل.

وتضمنت التعليمات أنه «لا يجوز استئجار مبنى لمدرسة البنات في شارع مضافاً لمدرسة البنين، وإذا وجد مبنيان حكوميان متجاوران لتعليم البنين والبنات فيجب إشغالهما بمراحل ابتدائية درءاً لأية محاذير قد تحدث من تجاور المراحل الأخرى».

و طالب السكان، في خطاب وجهوه إلى وزارة التربية والتعليم، بإلغاء موقع مدرسة البنين الثانوية التي حلت أخيراً في المكان، إذ جاء في نص الخطاب (حصلت «عكاظ» على نسخة منه): «لا يخفى عليكم الأخطار الجسيمة المترتبة على اختيار هذا الموقع من اختلاط بين الطلاب والطالبات عند الدخول والخروج من المدرستين».

ونص الخطاب أيضاً: «وما قد يحصل - لا قدر الله - من قضايا أخلاقية من هؤلاء المراهقين المراهقات، وهو ما تنأى عنه الوزارة عندما أصدرت التعليمات المنظمة لعملية استئجار المباني المدرسية».

في المقابل، أفاد مصدر في تعليم عيزة (فضّل عدم ذكر اسمه) في حديث إلى «عكاظ»، أن «بعض الأحياء لا يتوفر فيها المبني الملائم، وقد نتجاوز عن بعض التعليمات حرصاً على تأمين مدرسة للحي، وبالنسبة للشكوى فهي تأخذ طريقها وتعتقد أن الأهالي سيتفهمون الوضع العام